الأمم المتحدة

A/C.5/60/SR.61

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
8 November 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الحادية والستين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد آشي ..... (أنتيغوا وبربودا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد ساها

المحتويات

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (تابع)

البند ١٢٨ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢٩ من جدول الأعمال: إدارة الموارد البشرية (تابع)

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

الاستثمار في الأمم المتحدة لتصبح منظمة أقوى على الصعيد العالمي: تقرير مفصل (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

06-39444 (A)

سياسات المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في مجال استعمال برمجيات المصدر المفتوح في الأمانات (تابع)

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (تابع)

تحليل الأعمال التجارية المتعلقة بإمكانية تشييد مبنى دائم جديد في الحديقة الشمالية (تابع)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

البند ١٢٢ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (تابع)

البند ١٢٨ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢٩ من جدول الأعمال: إدارة الموارد البشرية (تابع)

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (تابع)

الاستثمار في الأمم المتحدة لتصبح منظمة أقوى على الصعيد العالمي: تقرير مفصل (تابع) (A/60/846 و Add.1-4 و A/60/870)

السياسات التي تتبعها مؤسسات لمنظومة الأمم المتحدة في مجال استعمال برمجيات المصدر المفتوح في الأمانات (تابع) (A/60/665 و Add.1)

١ - **السيدة لوك** (جنوب أفريقيا): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقالت إن المجموعة في اجتماعها الوزاري الاستثنائي الأخير المعقود في بوتراجايا، ماليزيا، قد أكدت من جديد تأييدها القوي للأمم المتحدة والجهود الجماعية لتعزيز قدرتها على الاضطلاع الكامل بولاياتها وتنفيذ برامجها على نحو فعال، مع التشديد في الوقت ذاته على أن مشروعية أي تدابير إصلاحية وقابليتها للتطبيق تعتمد في خاتمة المطاف على الدعم الواسع النطاق من جانب الدول الأعضاء ومن الموظفين. وأضافت أن المجموعة ما برحت تسترشد بالبيان الذي اعتمد في الاجتماع خلال اشتراكها في المفاوضات المقبلة.

٢ - ومضت قائلة إن المجموعة ترى أيضا أنه يتعين على الدول الأعضاء أن تبدي التزامها تجاه الأمم المتحدة بأن تكفل لها الحصول على الموارد الكافية والتي يمكن التنبؤ بها. فالمنظمة لا يمكنها أداء وظائفها على نحو فعال إذا كان يتوقع منها القيام بمزيد من المهام في حدود ميزانية تقف عند مستويات تتسم بالجمود. وليس للدول الأعضاء أن تدعو إلى الإصلاح من ناحية، وتتخذ من الإجراءات ما يصل بالأمم المتحدة إلى حافة الإعسار المالي، من ناحية أخرى.

٣ - واسترسلت قائلة إن المجموعة على استعداد لتمويل التكاليف الإضافية الناجمة عن اعتماد تدابير الإصلاح بوصفها اعتمادات منقحة وتثق في أن غيرها من الدول الأعضاء ستبدي التزامها بالإصلاح من خلال زيادة المستويات الحالية للميزانية. فالدول الأعضاء ظلت منذ زمن بعيد تحاول تمويل الأنشطة الجديدة ضمن حدود المستويات القائمة في الميزانية وهذه الممارسات لا تتسم بالواقعية وتقوض قدرة الأمم المتحدة على العمل.

٤ - وواصلت كلمتها قائلة إن مجموعة الـ ٧٧ والصين ترى على الدوام أن الاقتراحات التي تتطرق إلى الدور الذي تقوم به الدول الأعضاء وامتيازاتها في الجمعية العامة تخرج عن نطاق القرارات التي اتخذها مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ وليس لها أي علاقة بالإصلاح. وأعربت عن أملها في أن تختفي هذه المشاغل مرة واحدة وإلى الأبد. إلا أنه من المؤسف أن الأمانة العامة لم تنفذ قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٦٠ تنفيذا تاما، وأعادت تقديم مقترحات لا علاقة لها بإدارة عملية الإصلاح مما أدى إلى مناقشات مثيرة جدا للخلافات. فالاقتراح الداعي إلى منح الأمين العام سلطة تقديرية محدودة في تنفيذ الميزانية (A/60/846/Add.2) هو مثال

واضح في هذا الصدد، نظرا لأنه لا يستجيب لقراري الجمعية العامة ٢٦٤/٦٠، أو ٢٦٠/٦٠ وبالتالي لا يمكن النظر فيه. فمن الحكمة أن تتفادى الدول الأعضاء الشروع في مفاوضات يحتمل أن تثير الانقسامات بشأن مسألة مثيرة للجدل من هذا القبيل.

٥ - ومضت قائلة إن المجموعة دعت الأمين العام إلى أن ينفذ القرار ٢٦٠/٦٠ بالكامل وشددت على أن الاقتراحات التي لا تقرها الجمعية العامة ينبغي ألا يعاد تقديمها. وأشارت في هذا الصدد، إلى أن الجمعية العامة في قرارها ٢٦٠/٦٠ قد أعربت عن رأيها بالفعل بوضوح فيما يتعلق بالاقتراحات المتصلة بفرض فوائد على المتأخرات، وسياسة اطلاع الجمهور على الوثائق، وتوحيد المعلومات المتعلقة بالأداء والمعلومات المالية في تقرير سنوي واحد. وتتوقع المجموعة أن تُحترم الأحكام ذات الصلة في هذا الخصوص، لأن تنفيذ القرارات ينبغي أن يصبح جزءا لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى زيادة مساءلة الأمانة العامة.

٦ - وانتقلت إلى تلك الاقتراحات التي تتصل بإدارة عملية الإصلاح فقالت إن المجموعة تؤيد بقوة، فيما يتعلق بموضوع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وضع سياسة شاملة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وزيادة الموارد المخصصة للتدريب وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما تؤيد المجموعة إنشاء وظيفة رئيس لتكنولوجيا المعلومات برتبة أمين عام مساعد، وتطلب إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية توضيح توصيتها القائلة بأن الوظيفة ينبغي أن تُنشأ عن طريق النقل. وأضافت أن المجموعة تتطلع إلى الحصول على معلومات عن تشكيل المكتب الجديد المقترح وهيكله وتسلسله الإداري، علاوة على تعامله مع الهياكل الأخرى للأمانة العامة.

٧ - كما أفادت بأن المجموعة تؤيد الاقتراح القائل بالاستعاضة عن نظام المعلومات الإدارية المتكامل بالجيل التالي من نظام تخطيط الموارد في المؤسسة أو بأحد الحلول المناسبة الأخرى. وتتطلع المجموعة أيضا إلى النتائج التي ستتوصل إليها الدراسة المفصلة وخطة تقدير التكاليف التي يجريها الأمين العام لعرضها على الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، وتثق في أن الدراسة ستستجيب للمسائل التي أثارتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في الجزء رابعا من القرار ٢٦٠/٦٠. وأشارت إلى أن المجموعة تحيط علما بالوفورات المحتملة التي يمكن تحقيقها من خلال برمجيات المصدر المفتوح، وهي تتوقع أن تقوم الدراسة بتناول هذا العنصر بالتفصيل كما طلب في الجزء خامسا من القرار.

٨ - وانتقلت إلى الاقتراحات المتعلقة بتحسين ممارسات الإدارة المالية، فقالت إن المجموعة تؤيد الاقتراح القائل بأن على الأمم المتحدة اعتماد المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام لبياناتها المالية، وذلك لصالح المحافظة على مصداقية العمليات والمعاملات المالية وشفافيتها والمساءلة عنها وتعزيزها. وأضافت أن المجموعة تتفق أيضا في الرأي مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على أن الجدول الزمني المقترح للتنفيذ ينبغي أن يكون واقعيا وأن يتزامن مع تقديم أي نظام جديد لتكنولوجيا المعلومات.

٩ - ومضت قائلة إن المجموعة تؤيد أيضا اقتراح زيادة مستوى صندوق رأس المال المتداول، الذي ظل ثابتا منذ عام ١٩٨١. والمجموعة تدرك، مع هذا، أنه في حين أن للزيادة ما يبررها من وجهة النظر التقنية، إلا أنها لن تحل المشكلة السياسية الأكبر وهي مشكلة التأخير في تسديد الاشتراكات. وتدعو المجموعة الدول الأعضاء مرة أخرى إلى تأكيد التزامها مجددا بالوفاء بالتزاماتها القانونية بتحمل نفقات المنظمة.

١٠ - وتابعت كلمتها قائلة إن المجموعة، بينما تتعاطف مع طلب الأمين العام استخدام فوائض الميزانية إما للوفاء بمسؤوليات المنظمة غير الممولة الناشئة عن خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة أو لتمويل صندوق رأس المال المتداول، فإنها تلاحظ أن الأمين العام ليس له أن يقدم هذا الاقتراح إلا إذا كانت الدول الأعضاء قد وفت بالتزاماتها للمنظمة بالكامل، وفي الموعد المحدد ودون قيد أو شرط. وإعلان بعض الدول الأعضاء أنها قد تحجب أنصبتها المقررة يؤدي إلى تفاقم المشكلة. وستطلب المجموعة توضيح عدد من المسائل، ومنها هل سيكون احتجاز الفوائض إجراء غير متكرر وما إذا كان حق الدول الأعضاء في أن تقرر كيف يستخدم الفائض المستحق لها سيُحترم أم لا.

١١ - وفيما يتعلق بالاقتراح القائل بتوحيد حسابات عمليات حفظ السلام العاملة أو المنتهية، قالت إن المجموعة تحيط علما بالإشارة إلى أن توحيد الحسابات قد يوفر مزيدا من التدفقات النقدية المتوقعة لعمليات حفظ السلام، بما فيها العمليات التي تعاني تقليديا من العجز نتيجة لعدم الدفع أو التأخير فيه، ويؤدي إلى التعجيل بسداد التكاليف إلى البلدان المساهمة بقوات وبوحدات شرطة. وقالت إن المجموعة تلاحظ أيضا أن التوحيد قد يكون له مزايا إدارية معينة وقد يُمكن المنظمة من تسوية الخصوم المعلقة في حسابات البعثات المغلقة التي تعاني من عجز نقدي. إلا أن التوحيد لن يحل مشكلة عدم تسديد المدفوعات المستحقة أو التأخير في دفعها. وأشارت في هذا الصدد إلى تعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية القائلة بأن الدول التي تدفع أنصبتها المقررة بالكامل وفي حينها قد تدعم ماليا من لا يدفعون، وإلى اعتراف الأمانة العامة بأن توافر المبالغ النقدية سيظل معتمدا على تعجيل الدول الأعضاء بدفع أنصبتها المقررة. وأشارت إلى أنها ستكون شاكرة للحصول على إيضاحات بشأن تلك الأمور خلال المشاورات غير الرسمية.

١٢ - وأضافت أن مجموعة الـ ٧٧ والصين ستواصل التفاوض بطريقة بناءة من خلال العمليات التي أنشأتها الجمعية العامة. وليس من المفيد إيجاد صلة بين شتى الاقتراحات وبين نتائج العمليات التفاوضية المختلفة أو تحديد جدول زمني نهائي مصطنع للنظر في الاقتراحات واختتام المفاوضات. وقد تلقت الدول الأعضاء عددا كبيرا من الاقتراحات التقنية التي سيكون لها تأثير دائم على عمل المنظمة ومن ثم يتعين النظر فيها بتمعن. فالإصلاح ليس غاية في حد ذاته. وينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ قرارات تتسم بالحكمة لضمان قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بمجموعة كبيرة من الأنشطة على المدى البعيد.

١٣ - **السيد ماليركا دياز** (كوبا): قال إن حكومته تعلق أهمية كبيرة على عملية الإصلاح وهي تتفق على أن الأمم المتحدة ينبغي أن تصبح أكثر فعالية وكفاءة، تمشيا مع المبادئ والغايات المكرسة في الميثاق. وأضاف أن وفده يكرر التأكيد على استعداده للعمل مع جميع الدول الأعضاء في التماس توافق في الآراء يستند إلى المساواة في السيادة، والشفافية وعدم الاستبعاد ويخلو من الإملاءات، والتهديدات والابتزاز.

١٤ - وأردف قائلا إن فرض شروط مالية لن يساعد في عملية الإصلاح، بل أنه قد يقوض قدرة المنظمة على القيام بأنشطتها، كما أنه قد يؤثر على استعداد كثير من الدول الأعضاء للمشاركة في حوار صادق صريح وبناء. ولذلك فإن وفده يعتقد بأن الحد الأعلى للإنفاق ينبغي أن يلغى دون قيود. فإذا كانت الدول تود صادقة التوصل إلى اتفاق، فلا ينبغي لها أن تفرض صفقات تفاوضية تصبح فيها بعض الاقتراحات أو العمليات التفاوضية رهينة لاقتراحات وعمليات أخرى، ولا أن تفرض جداول زمنية نهائية

مصطنعة للمفاوضات. فجميع الاقتراحات الكثيرة المقدمة سيكون لها تأثير على عمل المنظمة ومن ثم يتعين مناقشتها بتعمق.

١٥ - وأعرب عن الأسف لأن بعض الاقتراحات الواردة في الوثائق A/60/846 و Add.1-4 لا تعبر عما جاء في القرار ٦٠/٢٦٠. ولذلك فإن الاقتراحات ينبغي أن تعاد صياغتها لكي تعبر عن طلبات الجمعية العامة. فالأمانة العامة ليست طرفا مفاوضا في العملية ولذلك عليها أن تمتثل تماما لقرارات الدول الأعضاء. وأبدى استعداد وفده للنظر في الاقتراحات الواردة في الإضافات ١ و ٣ و ٤، ولكنه يعتقد أن كثيرا منها ما زال بحاجة لأن يستكمل من جانب الأمانة العامة. وعلاوة على ذلك فإن وفده إذ يثني على اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لتقريرها العظيم الفائدة، إلا أنه سيكون شاكرا لتقديم توصيات أكثر تحديدا فيما يتعلق ببعض الحالات.

١٦ - واختتم كلمته قائلا إن أي تدابير إصلاحية تعتمد ستكون لها آثار مالية على المنظمة، وهذه الآثار ينبغي أن تستوعبها الدول الأعضاء. ولا يجب على أعضاء المنظمة أن يلقوا بمزيد من الضغوط على كاهل الأمانة العامة بأن يطلبوا منها تنفيذ تدابير بنفس مستويات الموارد المعتمدة لفترة السنتين ومثل هذا النهج قد يدمّر مصداقيتها كبلدان ملتزمة تجاه المنظمة.

١٧ - **السيد شوهيون** (جمهورية كوريا): قال إنه على الرغم من أن الإضافات الأربع لتقرير الأمين العام (A/60/846/Add.1-4) تقصر كثيرا عن الاقتراحات الأساسية، إلا أنها توفر أساسا طيّبا لأمم متحدة أكثر فعالية وكفاءة وهي تتضمن كثيرا من الاقتراحات الصالحة لتدعيم دور الأمانة العامة والإدارة.

١٨ - وفيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قال إن وفده يؤيد إنشاء منصب رئيس لتكنولوجيا المعلومات بما ينطوي عليه من مسؤوليات ورد ذكرها في الإضافة ١. وقال إنه يتفق مع رأي اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية القائل بأن المنصب، في حالة إنشائه، لا بد أن يتقلده خبير على درجة عالية من الخبرة والدراية التقنية وأن يتمتع بقدرة واضحة على الإدارة والقيادة. وفي حين يسلّم وفده بالحاجة الماسة للتغلب على أوجه القصور المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منظومة الأمم المتحدة، إلا أن وفده يعتقد بضرورة توخي الحذر بغية تحاشي تكرار أخطاء الماضي وتعظيم الاستفادة من المزايا من خلال التخلص من الازدواجية، وتبسيط العمليات، وزيادة الكفاءة والإنتاجية، وتحسين الرقابة المالية. وقال إن شاغل منصب رئيس تكنولوجيا المعلومات المقترح ينبغي أن يقوم بدور أساسي في هذه العمليات منذ البداية.

١٩ - واسترسل قائلا إن وفده يحيط علما بالتكلفة العالية التي تقدّر بـ ١٢٠ مليون دولار والصلة بين استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبين اعتماد الجيل التالي من نظام تخطيط الموارد في المؤسسة والأخذ بالمعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام. وقال إن وفده يتوقع أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين تحليلا وخطة أكثر تفصيلا ودقة وشمولا، بما في ذلك محددات التكاليف.

٢٠ - وفيما يتعلق بالاقتراحين اللذين طرحهما الأمين العام لمنحه سلطة تقديرية محدودة في تنفيذ الميزانية - ولا سيما سلطة نقل الموارد من باب إلى آخر من أبواب الميزانية، ونقل الوظائف، وإعادة تصنيفها وتحويلها - قال إن وفده يؤيد فكرة منح الأمين العام مزيدا من المرونة في إدارة الأمانة العامة وإدارة الموارد. وليس من مصلحة أحد أن تدار المنظمة بأنظمة تتسم بالجمود و لم تعد صالحة لاضطلاع الأمانة العامة بولاياتها وأنشطتها. وفي مقابل هذه السلطة المتزايدة،

ينبغي أن تزود الدول الأعضاء بآليات معززة على المساءلة. وأعرب عن أمله في أن توفر الإضافة المقبلة عن المساءلة للدول الأعضاء فهما أوضح للمساءلة وضمانات أقوى، مما يمكن أن ييسر إحراز تقدم في المجالات ذات الصلة. إلا أن زيادة المساءلة دون توفير المزيد من المرونة قد يزيد من صعوبة اضطلاع الأمين العام بالإدارة الفعالة. ولذلك ينبغي أن يمضي الاثنان قدما جنبا إلى جنب.

٢١ - وواصل كلامه قائلا إن مناقشة الإضافة ٣ تتطلب تقديم إيضاحات تقنية واتخاذ قرارات سياسية من جانب الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بتوحيد حسابات عمليات حفظ السلام، قال إن وفده يسلّم بمزايا زيادة المرونة في استخدام موارد حفظ السلام، بما في ذلك سداد التكاليف إلى البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بوحدات شرطة على نحو أكثر اتساقا وفي الموعد المحدد. ويستحق الاقتراح في حد ذاته النظر فيه على نحو إيجابي. وأعرب عن تقدير وفده أيضا لعمل اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية والأمانة العامة سويا من أجل التوصل إلى نهج يحافظ على الصلة بين الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام وبين ولايات معنية يحددها مجلس الأمن.

٢٢ - ومضى معلّقا على الاقتراحات الرامية إلى تعزيز نظام الإبلاغ الحالي فقال إن وفده يؤيد عزم الأمين العام على تقديم تقرير سنوي واحد شامل يتضمن المعلومات المالية والبرنامجية معا. وأضاف أن تعليق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية على ضرورة تحديد الغرض من التقرير والجمهور الذي يستهدفه تعليق سليم وينبغي أن يوضع في الاعتبار. ووفده يتفق مع اللجنة على أن التقرير ينبغي أن يستهدف الدول الأعضاء حاليا. ويلاحظ وفده أيضا أن الفقرة ٨ من الإضافة ٤ تبين أن التقرير المزمع تقديمه لن يتطلب اتخاذ إجراء من جانب الدول الأعضاء، ولكنها تسلّم بأهمية تعقيبات الدول الأعضاء في تصحيح وصقل التقرير.

٢٣ - **السيد تاريس دافونتورا** (البرازيل): أعرب عن ترحيب وفده بتوصيات وحدة التفتيش المشتركة الواردة في تقريرها عن السياسات التي تتبعها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في مجال استعمال برمجيات المصدر المفتوح في الأمانات (A/60/665). وأضاف أن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ينبغي أن تحقق استفادة أكبر من برمجيات المصدر المفتوح لضمان إمكانية حصول الدول الأعضاء على المعلومات والمواد الإلكترونية دون الحاجة إلى شراء منتجات برمجيات محددة. ولا ينبغي أن يكون شراء البرمجيات شرطا مسبقا لازما للحصول على المعلومات العامة المتاحة على مواقع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على الشبكة العالمية.

٢٤ - ومضى قائلا إن وفده يلاحظ مع الاهتمام المعلومات الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن سياسات الدول الأعضاء في مجال استعمال برمجيات المصدر المفتوح، بما فيها البلدان النامية. وهناك حاجة إلى تحسين التعاون بين بلدان الجنوب في مجال استعمال هذه البرمجيات. ووفده يتوقع أن تقدم الأمانة العامة تقريرا يتضمن اقتراحات واضحة عن كيفية زيادة استعمال برمجيات المصدر المفتوح في إطار الأمانة العامة، بموجب قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٦٠.

٢٥ - واسترسل قائلا إن برمجيات المصدر المفتوح تستعمل في البرازيل لدعم السياسات العامة للدمج الرقمي التي تستهدف القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وأشار إلى أن وفده يلاحظ مع الارتياح أن تقرير وحدة التفتيش المشتركة يشير إلى مبادرة الإدماج الرقمي في البرازيل ''PC Conectado''، والتي ستقدم حكومته بموجبها الدعم المالي لمساعدة المواطنين ذوي الدخل المنخفض وأصحاب

المؤسسات التجارية الصغيرة على شراء حواسيب تعمل ببرمجيات المصدر المفتوح.

٢٦ - **السيد ميمبي وافولا** (أوغندا): قال إن الدورة الحادية والستين للجمعية العامة ينبغي أن تذكر لمشاركتها البنّاءة في تقديم اقتراحات تستهدف تحقيق الأمم المتحدة للأداء الأفضل، لا الجمود الذي تعاني منه المفاوضات. وتحقيقا لهذه الغاية، على الدول أن تركّز على المجالات التي يمكن فيها إحراز تقدم سريع. فالاقتراحات المتعلقة بمجالات من قبيل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونظام المعلومات الإدارية المتكامل، والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وصندوق رأس المال المتداول - علاوة على الاقتراحات المتعلقة بالحساب الموحد لعمليات حفظ السلام والاحتفاظ بفوائض الميزانية، تنطوي كلها على احتمالات إحراز تقدم أسرع، ما أن يتم توضيحها. إلا أن الدول إذا كانت تتوقع التوصل إلى توافق سريع في الآراء، فعليها أن تحذر من الضغط في اتجاه الاستمرار في تقديم اقتراحات مثيرة للخلاف مثل فرض فوائد على المتأخرات، وسياسة حصول الجمهور على المعلومات، وتوحيد المعلومات المتعلقة بالأداء والمعلومات المالية في تقرير سنوي واحد.

٢٧ - **السيد نغونغولو** (جمهورية تترانيا المتحدة): قال إن جميع أعضاء المنظمة متفقون على الحاجة إلى تدابير فعالة للإصلاح. فالإصلاح ينبغي أن يعزز مصالح الأعضاء جميعا ويحميها ويحترم المساواة في السيادة ويصون الطابع الدولي للمنظمة. ونظرا لأن اقتراحات الأمين العام جاءت بتفويض من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، فلا يمكن اعتبار تلك الاقتراحات أو استجابة الدول الأعضاء لها بمثابة إعلاء لمصالح دولة أو قلّة من الدول على غيرها.

٢٨ - وأعرب عن تأييد وفده لإنشاء منصب جديد لرئيس تكنولوجيا المعلومات. وهو يثق في أن المنصب سيُشغل على نحو شفّاف وبموجب مبدأ التوزيع الجغرافي العادل لدى الموافقة عليه. وذكّر بالممارسات الشاذة في التوظيف التي تكلم عنها مكتب خدمات الرقابة الداخلية في تقريره عن المراجعة الإدارية الشاملة لإدارة عمليات حفظ السلام (A/60/717)، التي انطوت على انتقاء مرشحين ليسوا مدرجين على قوائم التوظيف غير النهائية، وأعرب عن خشية وفده ألا تتمكن المنظمة أبدا من التعبير على النحو الواجب عن طابعها العالمي وقد تجد أن نزاهتها ومشروعيتها قد تقوضتا إذا استمرت هذه الممارسات الإدارية السيئة دون رادع.

٢٩ - ومضى قائلا إن وفده يرى أن الأمين العام ينبغي أن يمنح سلطات تقديرية محدودة لإدارة المنظمة، شريطة أن تمارس هذه السلطات دون خضوع لنفوذ خارجي خفي. وفي حين أن وفده لا يعتقد بأن الظروف الحالية ملائمة لتوقي هذا الخطر، إلا أنه يمكن النظر في منح قدر من المرونة على أساس مؤقت ورهنا بالمساءلة العلنية من اللجنة الخامسة. وعلى الرغم من ترحيب وفده بالجهود المبذولة لاستحداث تدابير للمساءلة أكثر مصداقية، فإنه يحذر من إضافة مزيد من التدابير في تتابع سريع دون انتظار لاختبار مدى نجاحها. وأعرب عن قلق وفده، إضافة إلى ذلك، لأن بعض الاقتراحات الرامية إلى منح الأمين العام سلطة تقديرية تتجاوز ولايته فيما يتعلق بالميزانية، وذكّر اللجنة بأن الأدوار المتعلقة بتخطيط البرامج والميزنة والتقييم التي تؤديها الهيئات الحكومية الدولية لا يمكن تحويلها إلى الأمين العام. ولذلك فإن وفده يؤيد توصيات اللجنة الاستشارية بشأن موضوع المرونة.

٣٠ - وأعرب عن ترحيب جمهورية تترانيا المتحدة بالاقتراح الداعي إلى توحيد ميزانيات جميع بعثات حفظ السلام، نظرا لأنها وجدت أن تعدد طلبات التسديد المتعلقة بمختلف الاشتراكات المقررة قد أضعفت من قدرتها على

الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة، كما وجدت أن نمط التسديد قد تحسّن بعد أن طلبت بيانا موحدا بجميع المبالغ المستحقة. وأضاف قائلا إنه في حين تتفهم حكومته ما أعرب عنه من شواغل إزاء الفصل بين عملية تحديد الأنصبة المقررة لحفظ السلام ومدة الولاية التي يقررها مجلس الأمن، فإن هذا الفصل من شأنه أن ييسر عملية التخطيط المالي بالنسبة للدول الأعضاء. ومن ثم، فعندما تُخطر الدول الأعضاء بما عليها من اشتراكات فمن حقها أيضا الحصول على تفاصيل بشأن الاشتراكات المتوقع تسديدها فيما بعد انتهاء الولاية الحالية.

٣١ - واسترسل قائلا إن على الأمم المتحدة أن تزيد من سهولة الحصول على وثائقها على نطاق أوسع حتى يمكن للجمهور أن يتصرف على ما تحققه الوظائف التي تؤديها المنظمة من فوائد وكيف تؤديها على أفضل وجه. وأضاف أن عدم إتاحة الحصول على هذه الوثائق يزيد من خطر إعطاء الجمهور معلومات مشوهة، ويرى وفده أن تقرير الأداء السنوي المقترح بمثابة خطوة في الاتجاه الصحيح، وهو يختلف مع رأي اللجنة الاستشارية القائل بأن التقرير سيكون بالغ التقنية بالنسبة لعامة الجمهور ويفتقد التفصيل الكافي بالنسبة للدول الأعضاء. فالقدرات الثقافية للجمهور ليست واحدة. إلا أن التقرير لا ينبغي أن يتاح في وقت واحد للدول الأعضاء وعامة الجمهور؛ فبدلا من ذلك ينبغي أن تصدره المنظمة للدول الأعضاء أولا، حتى تتمكن من اتخاذ القرارات المناسبة، وساعتها فقط يمكن أن ينشر على الجمهور وواصل كلامه قائلا إن وفده يتساءل أيضا عما يحدثه توحيد تقديم التقارير عن المنظمة من أثر على الترتيبات المؤسسية الحالية للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي تقوم بموجبها اللجان الست الرئيسية التابعة للجمعية العامة بالنظر في تقارير مستقلة. ورأى أن توحيد التقرير يمكن أن يتم بصورة تجريبية، حسب المسألة واللجنة الرئيسية المعنية.

٣٢ - وقال إن المنظمة ينبغي أن تقترب من الجمهور الذي يجب أن يتاح له الحصول على مزيد من المعلومات عن أنشطة الأمم المتحدة. فتعزيز اللغات ومراكز الإعلام التابعة للمنظمة في جميع أنحاء العالم من شأنه أن يعزز المنظمة ذاتها.

٣٣ - **السيد يانيز بيليغرم** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن وفده يشارك الرأي الذي أبداه ممثل البرازيل بشأن استعمال البرمجيات المفتوحة المصدر في منظومة الأمم المتحدة. وأضاف أن بلده أحرز تقدما ملموسا في استعمال هذه البرمجيات وهو يناقش مرسوم بقانون يتناول استعمالها في المؤسسات الحكومية كوسيلة لإضفاء الطابع الديمقراطي على المعارف وتكنولوجيا المعلومات وتحقيق وفورات في هذا المجال.

٣٤ - **السيد أوشيما** (اليابان): قال إنه في أعقاب مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، ظلت اليابان ملتزمة التزاما قويا بتعزيز المنظمة من خلال الإصلاح لتحسين الشفافية، والمساءلة وإدارة الموارد البشرية والمالية - إدارة فعالة تتسم بالكفاءة. وينبغي إنجاز هذه الأهداف بطريقة متسقة، في غضون فترة زمنية معقولة.

٣٥ - وأضاف أن وفده يتطلع إلى مناقشة إصلاح إجراءات الشراء على نحو مستفيض في أعقاب صدور تقرير الأمين العام المفصل المقبل عن الموضوع. وقال إن اليابان إيمانا منها بأن تحديث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنظمة له أهمية جوهرية في إدارة الموارد بكفاءة، تسلم بالحاجة إلى منصب رئيس تكنولوجيا المعلومات لكي يتولى التخطيط والتنفيذ، وترى أن الشخص الذي سيعين في ذلك المنصب ينبغي أن يتمتع بخبرة مهنية فائقة وقدرة إدارية راسخة.

٣٦ - وأضاف أن الجمعية العامة قد اعترفت في قرارها ٢٤٦/٦٠ بالحاجة إلى منح الأمين العام سلطة تقديرية في تنفيذ الميزانية. وقد انضم وفد اليابان إلى غيره من الوفود في تشجيع هذه الخطوة بوصفها إحدى ركائز الإصلاح الإداري. أما المسائل التي ما زالت تنتظر الحسم فهي نطاق هذه السلطة التقديرية، والظروف التي يجب في ظلها أن تُمارس هذه السلطة، وترتيبات المساءلة التي يجب أن تقترن بها. غير أن السلطة الحالية التي تخول إعادة توزيع عدد من الوظائف يصل إلى ٥٠ وظيفة والتي قررتها الجمعية العامة في قراريها ٢٤٦/٦٠ و ٢٧٠/٥٨ لم تستخدم بالكامل على الإطلاق بسبب نقص التمويل إلى حد كبير. ويُتوقع من مديري البرامج أن يتخلوا طواعية عن وظائف تقع ضمن نطاق إداراتهم، وهو نهج لا يحتمل أن يصادف النجاح.

٣٧ - ومضى قائلا وإن كان وفده لا يجادل بشأن الدافع وراء الاقتراحات الداعية إلى منح الأمين العام مزيدا من المرونة في تخصيص الموارد وتوزيع الوظائف (A/60/846/Add.2)، فإنه يرى أن هذه الاقتراحات ربما كانت مفرطة في الطموح بحيث يتعذر أن تحظى بتوافق في الآراء. وهو يحبذ بدلا من ذلك، اللجوء إلى حل أكثر تواضعا يحقق التوازن بين رغبة الأمين العام في الاضطلاع بمسؤوليات إدارية أكبر ورغبة الدول الأعضاء في تحقيق مساءلة أكبر أمام الجمعية العامة. وينبغي أن يمنح الأمين العام سلطة تقديرية على أساس تجريبي، لاستغلال الوفورات في تكاليف بالوظائف الناتجة عن الفرق بين معدلات الشغور المتوقعة ومعدلات الشغور الفعلية، بحد أقصى من ١ إلى ٢ في المائة من تكاليف الوظائف، وأن يسمح له باستخدام الموارد الناتجة لتغطية الاحتياجات الطارئة ذات الأولوية مثل شغل الوظائف المؤقتة وتوفير المساعدة المؤقتة العامة للبرامج والأنشطة المعهود بها. وقال إن هذه المرونة لا يجب ممارستها إلا بموافقة اللجنة الاستشارية، التي تعمل باسم الجمعية العامة. على الأمين العام أن يقدم تقريرا عن استخدامه لسلطته التقديرية في سياق تقارير الأداء.

٣٨ - وواصل كلمته قائلا إنه بينما قد يحقق توحيد حسابات عمليات حفظ السلام بعض المزايا لسداد التكاليف في موعدها المحدد - إلى البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بوحدات شرطة - فإن عدم دفع الاشتراكات المقررة ينبغي معالجته. ووفقا للترتيبات المتعلقة بالميزنة وتحديد الأنصبة المقررة التي تنفرد بها بعثات حفظ السلام، التي لا يجوز الحياد عنها، فإن قرار مجلس الأمن الذي ينشئ ولاية البعثة يسمح بإصدار رسائل بسداد الأنصبة المقررة يوجهها للدول الأعضاء من أجل هذه البعثة. ولا يوجد مبرر لمعاملة كل بعثة سلام كباب من أبواب ميزانية حفظ السلام بأسرها، قياسا على الميزانية العادية. وعلاوة على ذلك، ينبغي الحفاظ على نطاق ونوعية المعلومات المتعلقة بتمويل حفظ السلام، كما أشارت اللجنة الاستشارية. وأضاف أنه بينما يتعذر على وفد اليابان أن يقبل الاقتراحات الواردة في الفقرات الفرعية من (ب) إلى '١' من الفقرة ١١٢ في الوثيقة A/60/846/Add.3، فإنه على استعداد للنظر في إجراء تعديلات تقنية تمكن الأمين العام من استخدام الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام على نحو أكثر فعالية.

٣٩ - **السيد ريباش** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن اللجنة الخامسة تتأهب للبت بصوت ملموس في مجموعة من الإصلاحات التي تستهدف تحديث الأمانة العامة والمضي قدما في تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وعلى الدول الأعضاء، تحقيقا لتلك الغاية، البدء في استعراض ولايات المنظمة، وتحديد الأولويات التي عفا عليها الزمن أو أصبحت غير فعالة أو التي لا تستحق أن

تدرج على قائمة الأولويات لاتخاذ إجراءات مبكرة بشأنها. وفي حين يأسف وفده لأن المبادرات المطروحة في التقرير الأصلي للأمين العام المعنون ''الاستثمار في الأمم المتحدة لتصبح منظمة أقوى على الصعيد العالمي'' (A/60/692) قد تقلصت، فإنه على أهبة الاستعداد للاشتراك في مناقشات تهدف إلى التوصل إلى اتفاق على إجراء تحسينات ملموسة وهامة.

٤٠ - ومضى قائلا إن تقدما متواضعا قد أحرز منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي، بما في ذلك إنشاء مكتب الأخلاقيات الذي تمس الحاجة إليه، وتعزيز متطلبات الإفصاح المالي للموظفين، وتوفير الحماية من الإجراءات الانتقامية بسبب الإبلاغ عن سوء السلوك؛ وتوفير الموارد اللازمة للرقابة. وأضاف أن الخطوة التالية هي إظهار أن المنظمة ودولها الأعضاء يشاركون مشاركة تامة فيما أسمته كونداليزا رايس، وزيرة خارجية الولايات المتحدة، ''ثورة الإصلاح الدائمة'' التي ستؤهل الأمم المتحدة تماما للتصدي للمجموعة المعقدة من التحديات التي تواجه المجتمع العالمي.

٤١ - وأعلن أن الولايات المتحدة، إيمانا منها بأن تحديث الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يشكل مطلبا جوهريا لمنظمة حديثة أكثر فعالية، تؤيد توصيات اللجنة الاستشارية في هذا الصدد وتتوقع بذل أقصى الجهود لتمويل هذه المتطلبات الإصلاحية وغيرها عن طريق الوفورات والتخفيضات الآتية من تحقيق الفعالية. وأضاف أنها توافق أيضا على خطة الأمين العام بشأن التقرير السنوي الشامل وعلى تعليقات اللجنة الاستشارية على هذا الموضوع. وهي تؤيد بقوة اقتراح بلورة سياسة واضحة بشأن اطلاع الجمهور على سجلات الأمم المتحدة.

٤٢ - وكما كان وفده يرى منذ عهد بعيد أن الممارسات المتعلقة بالميزانية الحالية لا تتمشى مع احتياجات منظمة حديثة تسعى نحو تحقيق الأولويات، فإنه لا يتفق في الرأي مع اللجنة الاستشارية بشأن المناقلات بين أبواب الميزانية والتعديلات على ملاك الموظفين، على الرغم من أنه يؤيد الدعوة إلى تحسين المساءلة. وهو يتطلع إلى إجراء مزيد من المناقشات للاقتراح وسماع تبرير اللجنة الاستشارية. ويسعد وفده الاتفاق في الرأي بين الأمين العام واللجنة الاستشارية على حاجة المنظمة إذ الأخذ بمعايير للمحاسبة معترف بها دوليا، ويوافق على الاقتراح المعني.

٤٣ - وذكّر بملاحظات الأمين العام الأخيرة التي أدلى بها للصحافة بشأن ضرورة تغلب الدول الأعضاء على الانقسامات المصطنعة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب والعمل معا لتحقيق رؤيتهما المشتركة للمنظمة، قائلا إن وفد الولايات المتحدة يتطلع إلى التوصل إلى اتفاق على مجموعة الإصلاحات التي ستصبح مبعثا للفخر.

٤٤ - **السيد ترايزمان** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفده إذ يعرب عن تقديره للجهود التي بذلتها وحدة التفتيش المشتركة لدراسة استعمال برمجيات المصدر المفتوح في منظومة الأمم المتحدة، فإنه يعتقد أن النهج الذي تتبعه وحدة التفتيش المشتركة محدود للغاية. وقد وجد على العكس أن تعليقات مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على تقرير وحدة التفتيش المشتركة متوازنة وموضوعية. وقال إن المجلس أعرب عن شعوره بالإحباط إزاء الافتقار إلى تحليل الإمكانيات التي تنطوي عليها هذه البرمجيات والمعوقات التي تحد منها، نظرا لعدم استعراض استعمالها في منظومة الأمم المتحدة واقتصار التركيز على إتاحة الحصول على المعلومات العامة.

٤٥ - وأضاف أن وفده يتساءل عما تتمتع به وحدة التفتيش المشتركة من خبرة لكي تضطلع بمثل هذه الدراسة التقنية المتخصصة للغاية، ويتساءل عما إذا كانت قد أشركت فريقا من الخبراء قادرا على تناول الموضوع بشكل موضوعي وشامل. وقال إن وفده يود الحصول على إيضاح عن عملية مراقبة النوعية التي استخدمها المفتشون في استعراض التقرير وإقراره، نظرا لأن وفد الولايات المتحدة لا يستطيع الموافقة عليه لما يعتريه تجاهه من قلق.

٤٦ - ومضى قائلا إن وفد الولايات المتحدة يوصي بأن تسترشد المؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بالفقرة ٢٧ من إعلان المبادئ الذي اعتمدته المرحلة الأولى من مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، المعقود في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، الذي أشار إلى دور جميع نماذج البرمجيات - بما في ذلك حقوق الملكية ونماذج البرمجيات المسجلة والبرمجيات المفتوحة المصدر والمجانية - في زيادة فرص الحصول على المعارف.

٤٧ - **الرئيس:** قال إنه سيُطلب إلى وحدة التفتيش المشتركة تقديم ردود مكتوبة على الشواغل التي أعرب عنها وفد الولايات المتحدة توا.

٤٨ - **السيدة لوك** (جنوب أفريقيا): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين قائلة إذا كانت وحدة التفتيش المشتركة سترد على الشواغل التي أثيرت بشأن تقريرها، فإن المجموعة التي تمثلها - والتي تؤيد في معظمها التوصيات الواردة في التقرير - تفضل أن ترتب الأمانة العامة تجهيز وصلة تداول عن طريق الفيديو لتوسيع نطاق المناقشة حتى تشمل جميع الوفود.

٤٩ - **السيد أبيليان** (أمين اللجنة): قال إن الأمانة العامة ستحاول ترتيب وصلة تداول عن طريق الفيديو كما طلب منها.

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (تابع)

تحليل الجدوى الاستثمارية لإمكانية تشييد مبنى دائم جديد في الحديقة الشمالية (A/60/7/Add.38 و A/60/874)

٥٠ - **السيدة لوك** (جنوب أفريقيا): تكلمت باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين فقالت إن المجموعة ما برحت تؤيد تماما الخطة الشاملة لتجديد مجمع مباني مقر الأمم المتحدة وتأسف لأن الأمانة حرمت من الأموال اللازمة لعملية التجديد كي تشرع في العمل على وجه السرعة. وتلاحظ المجموعة أنه نظرا لضيق الوقت وعدم كفاية الموارد، فإن كثيرا من التفاصيل التي من شأنها تيسير المناقشة حول اقتراح تشييد مبنى دائم جديد في الحديقة الشمالية لم يضعها تقرير الأمين العام عن الموضوع الوارد في الوثيقة A/60/874 في الاعتبار، فقد استبعد التحليل، مثلا، الجوانب الهامة المتعلقة بالشواغل الأمنية والمعمارية ولم يقدم المعلومات أو التحليل عن متطلبات الحيز البديل.

٥١ - وأضافت قائلة إن الأمين العام أوصى بأن ينظر في موضوع تشييد مبنى دائم جديد بصورة مستقلة عن عملية التجديد. وقد أيدت اللجنة الاستشارية في تقريرها الوارد في الوثيقة (A/60/7/Add.38) هذا النهج. وفي حين أنه قد لا يوجد خيار آخر حاليا نظرا لما تتسم به الحالة من استعجال، فإن المجموعة تعترض على بيان اللجنة الاستشارية بأن موضوعي المبنى الدائم والحيز البديل غير مرتبطين ببعضهما البعض.

٥٢ - وتابعت كلمتها قائلة إن فكرة تشييد مبنى جديد على ملعب روبرت موسز الذي سيوفر حيزا بديلا ومن ثم يمكن الاستفادة منه كمبنى موحد كانت جزءا لا يتجزأ من الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية عندما وافقت عليها الدول

الأعضاء. وقد نشأ الجانب الأكبر من زيادة التكلفة الحالية لتنفيذ الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية من تنصل البلد المضيف من التزاماته وما ترتب على ذلك من إنهاء كثير من الافتراضات التي استندت إليها الخطة في الأساس، بما في ذلك توافر الحيز البديل.

٥٣ - ومضت قائلة إن المجموعة لا تريد أن تشهد مزيدا من التأخير في تنفيذ المشروع. ففي حين أن اعتماد النهج التدريجي (الاستراتيجية الرابعة) قد يبدو الخيار الأجدى على المدى القريب، فإن خيار الحصول على قدرة إضافية من خلال تشييد مبنى جديد ينبغي أن يظل مطروحا، وينبغي بذل جهود منسقة للاضطلاع بإجراء تحليل أكثر تفصيلا وتعمقا وموضوعية لفكرة تشييد مبنى دائم جديد في الحديقة الشمالية.

٥٤ - **السيد توريس ليبوري** (الأرجنتين): تكلم باسم مجموعة ريو فقال إن المجموعة أكدت من جديد تأييدها القوي للخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية وما برحت ملتزمة بالعمل على وجه السرعة حتى يمكن تفادي المزيد من التدهور في مبنى الأمانة العامة والبيئة التي يعمل فيها الموظفون. وقال إن تقرير الأمين العام يوفر أساسا جيدا للغاية لرأب الصدع والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الموضوع. كما يوفر تقرير اللجنة الاستشارية أيضا مبادئ توجيهية عريضة من شأنها أن تساعد اللجنة إلى حد كبير في مداولاتها. وعلى الجمعية العامة أيضا أن تنظر مليا في العناصر التي لم يتطرق إليها تقرير الأمين العام، بما في ذلك المسائل الأمنية والمعمارية والمدنية المضيفة والمسائل المجتمعية. وأخيرا يتعين على الأمانة العامة أن تكون على وعي بما تتمتع به المنظمة من تراث فني وأن تضمن تناول الأعمال الفنية على النحو السليم خلال فترة التجديد.

٥٥ - **السيدة زوبريست رينتنيار** (سويسرا): قالت إن وفدها يؤيد الاستنتاجات ومسار العمل الموصى به والمبين إجمالا في تقرير الأمين العام. وأضافت أن وفدها يرى منذ البداية أن تشييد مبنى دائم جديد في الحديقة الشمالية خيار جيد ومعقول من الناحية الاقتصادية وبالنسبة للمنظمة على المدى الطويل. ولقد كان وفدها يفضل الاستراتيجية الثالثة، على النحو المبين إجمالا في التقرير المرحلي السنوي الثالث (A/60/550)، شريطة أن يمكن استخدام المبنى الجديد كحيز بديل. إلا أن ضيق الوقت قد أدى إلى استبعاد ذلك الخيار. ولذلك، يؤيد وفدها بالكامل توصية الأمين العام بأن يظل موضوع تجديد المقر منفصلا تماما عن أي خطة لتشييد مبنى دائم جديد.

٥٦ - وأضافت أنه في المرحلة المتأخرة الحالية، ينبغي أن تركز اللجنة على الحاجة العاجلة إلى تجديد مجمع مباني المقر لضمان سلامة ورفاه شاغليه، وأن تمضي قدما بحسم نحو تنفيذ الاستراتيجية الرابعة. ولا بد من تلافي أي مزيد من التأخير، في ضوء تصاعد الزيادة في التكلفة بمقدار ١٠ ملايين دولار شهريا.

٥٧ - واختتمت كلمتها قائلة إنه على الرغم من أن وفدها لم يتخذ حاليا موقفا قاطعا، إلا أنه لا يتفق مع اللجنة الاستشارية على أن إجراء دراسة جدوى شاملة عن تشييد مبنى جديد ليس له فائدة. فهذا الموضوع لا بد من النظر فيه بعناية، ووفدها يتطلع إلى تناوله في دورة الجمعية العامة الحادية والستين. وفي نفس الوقت، لا ينبغي اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يستبعد تشييد مبنى دائم جديد في وقت ما في المستقبل.

٥٨ - **السيدة رودريغيس أباسكال** (كوبا): قالت إن اللجنة لم تبارح موقفها إلى حد بعيد مثلما كانت عندما عرض عليها أول تقرير للأمين العام عن الخطة الرئيسية

للأصول الرأسمالية منذ ما يقرب من ست سنوات مضت. وكما هو الحال في الدورات السابقة، يعرض البند في موعد متأخر، يجعل من الصعب أو من المستحيل تسوية الخلافات القائمة بين الدول الأعضاء. وأضافت أن وفدها يعلق أهمية خاصة على تحسين أحوال مجمع مباني المقر والخدمات التي تقدم للدول الأعضاء، لأن هذا من شأنه تيسير العملية التشريعية وحماية من يعملون في المقر من الآثار الصحية السلبية.

٥٩ - ومضت قائلة إن من الواجب أن يطرح سؤال عما أدى بالأمم المتحدة إلى هذا الحال. فلا مدينة نيويورك ولا ولاية نيويورك ولا كونغرس الولايات المتحدة قد احترم أيا منهم تعهداته بتيسير عملية تشييد مبنى جديد كي يستخدم كحيز بديل خلال فترة التجديد. ففي عام ٢٠٠٥ عرقل البلد المضيف الموافقة على الأموال اللازمة لتشغيل المكتب المعني بالخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية بالصورة الواجبة وتنفيذ الخطة. وهذا الموقف يختلف تماما عن الموقف الذي تبديه بلدان أخرى تستضيف الكيانات التابعة للأمم المتحدة على أراضيها.

٦٠ - ومضت قائلة وفي حين أن الاستراتيجية الثالثة كانت هي الخيار الأفضل على المدى البعيد، فقد آن الأوان للعمل على أساس الاستراتيجية الرابعة. إلا أن وفدها، كما قالت، يلتمس الحصول على مزيد من التفاصيل، في أثناء المشاورات غير الرسمية بشأن إمكانية الانتهاء من المبنى الجديد في المستقبل.

٦١ - **السيد غولوفينوف** (الاتحاد الروسي): قال إن البند قيد المناقشة ظل مطروحا على جدول الأعمال لفترة طويلة. وأعرب عن الأسف لعدم إحراز تقدم كبير في حسم هذه المواضيع الأساسية المتصلة بالتجديد مثل تمويل المشروع والبدء في عملية التجديد ذاتها، في الوقت الذي تتزايد فيه تكلفة المشروع على نحو مطرد.

٦٢ - وأبدى استعداد وفده لمناقشة الموضوع بطريقة بناءة على أساس تنفيذ الاستراتيجية الرابعة. وقال إن حكومته ستتمسك بموقفها المبدئي القائل بأن المشروع ينبغي أن يمول من خلال فرض أنصبة مقررة مباشرة على الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بالآليات المقترحة لتغطية تكاليف المشروع في حالة عجز فرادى الدول الأعضاء عن الامتثال لالتزاماتها المالية للمنظمة، بما في ذلك ضمانات في شكل خطابات اعتماد، يتعين أن تغطي الدول الأعضاء المسؤولة عن التأخير، التكاليف الإضافية المترتبة على هذا التأخير.

٦٣ - ومضى قائلا إن استراتيجية النهج المرحلي ينبغي أن تنفذ وفقا لمستويات ملاك الموظفين الحالية والهيكل التنظيمي للأمانة العامة. فالاستراتيجية ذاتها لا تتضمن أي تغيير في أساليب العمل أو موقع أي دائرة أو إدارة تابعة للأمانة العامة. وينبغي أن يتمكن جميع موظفي الأمانة العامة من العودة إلى مكاتبهم التي تم تجديدها بعد انتقالهم بصفة مؤقتة إلى الحيز البديل.

٦٤ - وتابع كلمته قائلا إنه نظرا لحجم المشروع والسلطة الكبيرة المخولة لشركة الإدارة، فمن الأهمية بصفة خاصة مراعاة الامتثال الدقيق لقواعد وإجراءات المنظمة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي تحكم الأنشطة المالية والإدارية والمتعلقة بالميزانية والشراء في الأمم المتحدة خلال فترة تنفيذ المشروع، بغض النظر عن الاستراتيجية المختارة. وعلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات أن يرصدا عن كثب هذا الموضوع في أثناء اختيار شركة الإدارة وعملية تقديم العطاءات التنافسية.

٦٥ - **السيدة أودو** (نيجيريا): قالت إن الخبراء الذين اضطلعوا بالتحليل المتعجل لإمكانية تشييد مبنى دائم جديد

في الحديقة الشمالية قد واجهتهم عدة معوقات، بما في ذلك ضيق الوقت المتاح للانتهاء من التحليل الأولي، وعدم وجود استشاريين خارجيين، وكونهم يعملون دون أجر ومع ذلك فقد تمكنوا من الوصول إلى بعض النتائج الأولية. ولم يشر تقرير الأمين العام أو تقرير اللجنة الاستشارية إلى الموضوع الجوهري المتمثل في الإرهاق الناجم عن المشروع أيضا في استراتيجية جديدة عندما كان الحل يبدو في متناول اليد. وعلى الرغم من هذه المعوقات، فإن الفريق المعني بالخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية قد خلص إلى أن الأمم المتحدة ستجني فائدة من الناحية التجارية من تشييد المبنى وتملكه مقابل التأجير الطويل الأمد، على أساس الافتراضات الواردة في الفقرة ٥ من تقرير الأمين العام، وأوصى بأن تعود الجمعية العامة إلى طرح المسألة في دورتها الحادية والستين. ولذلك فمن المثير للدهشة أن تعتبر اللجنة الاستشارية أن إجراء دراسة الجدوى لا مبرر لها على أساس أنها ستصرف الأنظار عن مشروع التجديد المطلوب من الأمانة العامة، على الرغم من أن الأمين العام واللجنة الاستشارية اتفقا على أن المسألتين لا بد من اعتبارهما منفصلتين. واختتمت كلمتها بالقول بأن هناك حاجة إلى مزيد من التوضيح للموضوع، الذي لا يمكن صرف النظر عنه ببساطة.

٦٦ - **السيدة نولان** (مكتب البرامج والميزانيات والحسابات): قالت ردا على سؤال طرح في الجلسة السابقة للجنة بشأن الاتفاق الحالي في إطار الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية، إن ما تم إنفاقه منذ بداية أيار/مايو ٢٠٠٦ بلغ ١٩,٧ مليون دولار. ويتصل الإنفاق في معظمه بإعداد الوثائق المتعلقة بالتشييد ولم تنفق أي مبالغ في إطار سلطة الالتزام.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.